دراسة تحليلية للفساد والفقر في مصر خلا ل الفترة (2000/1999 – 2013/2012) وطرق العلاج المقترحة*

د. إيمان محمد عبد اللطيف
مدرس بقسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة 6 أكتوبر
جمهورية مصر العربية

مقدمة:

لم يشغل موضوع من الموضوعات أو قضية من القضايا اهتمام الأدبيات العالمية، مثلما شغلها موضوع الفقر وعلاقته بالفساد بكافة أشكاله، وإذا كانت البشرية اهتمت بالفقر كظاهرة إنسانية، فإنه ليس هناك بلد في العالم لم يتعرض للفقر بحيث أنه أصبح يمثل إحدى القضايا التي تعبر عن وحدة تاريخ تلك البلد. كما إن الفساد يعد ظاهرة منتشرة في كل النظم السياسية سواء في الدول المتقدمة أو النامية ولكنه يزداد على نحو واضح في منطقة الشرق الأوسط والقارة الإفريقية، كما إن الفساد وغياب الشفافية والنزاهة ظاهرة متعددة الأوجه ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية فالفساد يلحق الضرر بالفقراء على نحو متفاوت. (البنك الدولي، 1990: 41 – 42).

مشكلة البحث:

- حيث إن الفقر ظاهرة عالمية عرفتها وتعرفها جميع الشعوب وقد لا تخلو منها دولة من الدول وتساهم تلك الظاهرة في خلق الكثير من الآفات والمشكلات منها سوء التغذية، انتشار الأمراض، والجهل ومن هنا كان يجب أن يطرح البحث التساؤل الآتي: هل هناك علاقة سببية بين الفقر والفساد في مصر؟

فروض البحث:

يقوم ذلك البحث على عدد من الفروض وهي:

1- أن هناك علاقة سببية متداخلة بين الفقر والفساد في مصر خاصة خلال الفترة (2000/1999-2012 / 2013).

2- أدى الفقر بشكل كبير إلى ارتفاع نسبة الهجرة الداخلية للمصريين من الريف إلى الحضر بحثا عن فرص للعمل وذلك على مستوى محافظات الجمهورية.

3- أدى ارتفاع نسبة الفقر في مصر إلى ارتفاع عدد الأسر المصاحب بتدهور متوسط حجم الأسرة المعيشية على مستوى محافظات الجمهورية وذلك وفقا لأحدث تعداد 2012 / 2013.

4- يؤدى ارتفاع متوسط الدخل السنوي للأسرة في مصر إلى ارتفاع النسبة المئوية للإنفاق السنوي بريف وحضر الجمهورية على كل من التعليم والرعاية الصحية والعكس صحيح.

* تم تسلم البحث في مايو 2016، وقُبل للنشر في يوليو 2016.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث من خلال توجهات الفساد في الاقتصاد المصري فضلاً عن أن آثار تلك الظاهرة واحدة من المسائل الرئيسة التي يمكن أن يكون التصدي لها في أساليب البحث العلمي على قدر كبير من الأهمية من أجل معالجة ومواجهة الفقر.

أهداف البحث:

يرتكز هذا البحث على ثلاث أهداف رئيسة كالآتي:

1- الوقوف على أسباب كل من الفساد والفقر في مصر باعتبارهما من أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد المصري وتحاول الدولة جاهدة مواجهتها بشكل جذري.
2- الوقوف على العوامل التي أدت لتفاقم مشكلة الفقر في مصر في السنوات الأخيرة.
3- محاولة إيجاد بعض الوسائل والآليات التي تحقق حلولا جذرية بقدر الإمكان وذلك في محاولة الاسترشاد بالنموذج التحليلي.

منهج البحث:

يتضمن البحث جانبين أو أسلوبين من أساليب البحث وهما:

- الجانب الأول: (ويتمثل في الجانب النظري أو الاستنباطي): والذي يستعرض الإطار النظري لكل من الفقر والفساد.
- الجانب الثاني: (ويتمثل في الجانب الاستقرائي أو التطبيقي وذلك من خلال التحليل الوصفي للبيانات المتاحة).

حدود البحث:

من المتفق عليه أن تحديد حدود الدراسة سواء المكانية أو الزمنية بدقة من أهم العوامل التي تساعد على تحقيق أهداف الدراسة، وبالتالي سوف تركز هذه الدراسة على محافظات الجمهورية والبالغ عددها (27) محافظة نظرًا لطبيعة مشكلتي الفقر والفساد في مصر، حيث إن هذه الطبيعة تفرض حلولا جذرية للمشكلتين معا على مستوى كل محافظة على حدة.

مصادر البيانات:

تتمثل مصادر البيانات المستخدمة في هذا البحث في نوعين من المصادر:

1- **المصادر الأولية:** وتتمثل في البيانات التي تم الحصول عليها من "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء" فيما يتعلق بنسبة الفقراء في مصر نسبة إلى عدد السكان، ومتوسط الإنفاق السنوي للأسرة، متوسط العمر المتوقع للفرد، ومستوى التعليم والأمية، ومستوى المعيشة وذلك على مستوى محافظات الجمهورية.
2- **المصادر الثانوية:** وتتمثل في الدراسات والبيانات المتاحة والمنشورة في مختلف المصادر من الرسائل العلمية والكتب والدوريات العلمية وغير ذلك من البيانات التي تساهم في التوصل إلى نتائج مهمة بما يخدم أهداف الدراسة.

خطة البحث: يتناول البحث أربع محاور مهمة رئيسة على النحو الآتي:

- **المحور الأول:** الإطار العام للفقر في مصر خلال الفترة (1999/ 2000–2012/ 2013).
- **المحور الثاني:** الإطار العام للفساد في مصر خلال الفترة (1999/ 2000–2012/ 2013)
- **المحور الثالث:** تحليل طبيعة مشكلة الفقر على مستوى محافظات الجمهورية وفقا لأحدث إصدار عام 2013.
- **المحور الرابع:** النتائج والحلول المقترحة لمحاربة الفقر من ناحية ومواجهة الفساد بمختلف أشكاله من ناحية أخرى.

المحور الأول– الإطار العام لمشكلة الفقر في مصر (خلال الفترة 2000/1999 – 2013/2012):

1– تعريف الفقر[1]:

تعانى مصر من ارتفاع معدلات الفقر، حيث بلغت نسب الفقر في 2013 أكثر من 50% في عدد من محافظات الصعيد، وكانت مصر تعاني من الفقر قبل عدة سنوات بسبب إهمال تنمية محافظات الصعيد والريف المصري والاهتمام فقط بالمحافظات الحضرية، ولكن تفاقم الوضع سوءًا بعد ثورة 25 يناير 2011 حيث تدهور الوضع الاقتصادي مما آثر سلبًا على المواطنين في مختلف محافظات مصر لترتفع معدلات الفقر إلى 26.3% في (2012 – 2013)، وكانت معدلات الفقر في مصر عام (1999– 2000) قد بلغت حوالي 16.7%، وفي (2010– 2011) وصلت النسبة إلى 25.2%. ويمثل الفقر ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وربما سياسية وتاريخية، ويختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة، ومن الملاحظ أن ظاهرة الفقر متواجدة في جميع دول العالم ولكن الفقر موزع بطريقة غير متكافئة بين مناطق العالم المختلفة وكذلك فيما بين المناطق المختلفة داخل الدولة الواحدة. ولقد حدد البنك الدولي مفهوم الفقر على "أنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة" (Bourguignon).

2– **أنواع الفقر** (World Bank, 2004: VI): يمكن تصنيف الفقر إلى خمسة أنواع رئيسة على النحو الآتي:

أ– **الفقر المادي:** ويشير هذا النوع من الفقر إلى عدم القدرة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للفرد أو للأسرة بعد أن كان لدى الأفراد أو الأسر الموارد الكافية لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

ب–**الفقر غير النقدي:** ويشير هذا النوع من الفقر إلى الحرمان من الحصول على الاحتياجات الضرورية من السلع والخدمات مثل الغذاء الكافي أو المسكن أو التعليم أو الرعاية الصحية.

ج– **فقر الحاجات الإنسانية:**

ويشير هذا النوع من الفقر إلى الحرمان من إشباع الحاجات الإنسانية، وقد تم تحديد مجموعة من الفئات الأساسية للاحتياجات الإنسانية التي من المفترض أن يتم تقييم فقر الأفراد أو الأسر على أساسها من أهمها: التغذية الكافية، المأوى اللائق، الكساء، العمل، الحماية والأمان، المعرفة، التمتع بالحرية والمشاركة، الصحة وغيرها.

د– **فقر القدرات:**

ويشير هذا النوع من الفقر إلى افتقار الأفراد للقدرات الأساسية، ومن أمثلة هذه القدرات أن يكون في مقدرة الإنسان أن يعيش حياة صحية مديدة، وأن يتمتع بمستوى كاف من الغذاء والكساء، القدرة على القراءة والكتابة، والمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية.

1) للمزيد أنظر: هويدا عدلي، " الفقر والسياسات العامة في مصر: دراسة توثيقية تحليلية "، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

هـ- الفقر المدقع:

ويشير هذا النوع من الفقر إلى نسبة السكان الذين يقع إنفاقهم تحت خط الفقر الغذائي، فالفقراء هم هؤلاء السكان الذين لا يمكنهم إنفاق تكلفة أو ثمن مكونات خط الفقر.

3- مكونات خط الفقر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2012 / 2013: 1):

أ- المكون الغذائي Food Poverty Line (FPL):

وهو يمثل طبقا لمفاهيم منظمة الصحة العالمية وصندوق الغذاء العالمي تكلفة توليفة من السلع الغذائية المتوافقة مع السلوك الاستهلاكي للفقراء وتوفر السعرات الحرارية اللازمة لقيام الفرد بالنشاط الطبيعي مع الأخذ في الاعتبار اختلاف تكلفة السلع الغذائية باختلاف المناطق الجغرافية، كما يمثل خط الفقر الغذائي إلى حد كبير تكلفة البقاء على قيد الحياة.

ب- المكون غير الغذائي:

حيث يتم تقديره بعد تحديد خط الفقر الغذائي، وهو نسبة من الإنفاق الغذائي للأسر التي يساوى إنفاقها الكلى قيمة خط الفقر الغذائي، ويلاحظ أن هذه الأسر قد اضطرت إلى التغاضي عن جزء من الإنفاق على الغذاء حتى تتمكن من تغطية نفقات غير غذائية ضرورية ولا تستطيع الاستغناء عنها مثل الإنفاق على المسكن والمواصلات. أي يمكن القول بأن: **خط الفقر القومي = المكون الغذائي + المكون غير الغذائي**

4- مؤشرات الفقر في مصر: هناك عدة مؤشرات للفقر من أهمها:

أ- مقياس الفقر القومي:

وهو يوضح تطور نسبة الفقراء (أي ما يعنى السكان تحت خط الفقر) وذلك على مستوى إجمالي الجمهورية (في الفترة من 1999/ 2000 حتى 2012 / 2013)، أي وفقا لمقياس الفقر القومي، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (1)

تطور نسبة الفقراء (في الفترة من 1999/ 2000 حتى 2012 / 2013) وذلك وفقا لمقياس الفقر القومي (%)

السنة	نسبة الفقراء في مصر
1999/ 2000	%16.7
2004/ 2005	%19.6
2008/ 2009	%21.6
2012/ 2013	%26.3

المصدر: مؤشرات الفقر من بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2012 / 2013، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ويمكن تمثيل هذا الجدول بيانيا على النحو الآتي:

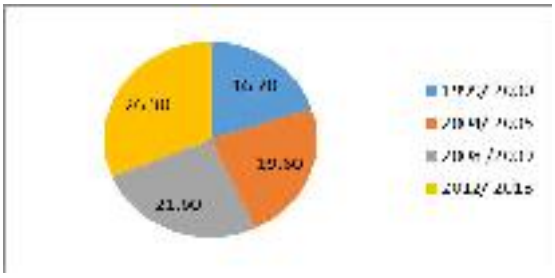

المصدر: اعتمادا على البيانات الواردة بالجدول السابق رقم (1).

شكل رقم (1) تطور نسبة الفقراء في مصر وفقا لمقياس الفقر القومي

يتضح من الشكل البياني رقم (1)، أن تلك النسبة قد بلغت نحو 26.3% عام 2013/2012 في مقابل نحو 25.2% في عام 2011/2010 والتي كانت أقل من ذلك في عام 2000/1999، في حين تراوحت تلك النسبة ما بين 19.6%، 21.6% في عامي 2005/2004، 2009/2008 على التوالي، وهذا يعنى أن نسبة الفقراء أخذت في التزايد وفقا لهذا المقياس دون الاتجاه نحو الانخفاض.

أ- **مقياس الفقر المدقع** وهو يوضح تطور نسبة الفقراء تحت خط الفقر المدقع على مستوى الجمهورية (2000/1999 حتى 2013/2012) وهو ما يتضح من الجدول الآتي:

جدول (2)

تطور نسبة الفقراء تحت خط الفقر المدقع على مستوى الجمهورية خلال الفترة (1999/ 2000 -2012 / 2013) وفقا لمقياس الفقر المدقع %

السنة	نسبة الفقراء في مصر
1999/ 2000	%2.9
2004/ 2005	%3.6
2008/ 2009	%6.1
2010 / 2011	%4.8
2012/ 2013	%4.4

المصدر: مركز المعلومات، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ويمكن تمثيل البيانات الواردة بالجدول الموضح على النحو الآتي:

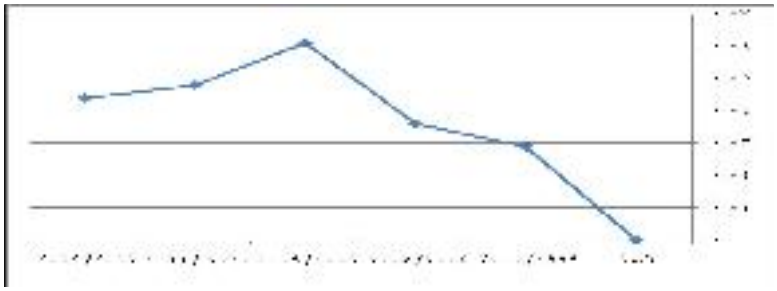

المصدر: البيانات الواردة بالجدول السابق رقم (2).

شكل رقم (2) تطور نسبة الفقراء تحت خط الفقر المدقع على مستوى الجمهورية (2000/1999 حتى 2013/2012) وفقا لمقياس الفقر المدقع

ويتضح من الجدول والشكل البياني أن الفترة من 2000/1999 حتى 2009/2008 قد شهدت زيادة في نسبة الفقر المدقع، ثم تراجعت هذه النسبة في عام 2011/2010 لتبلغ فقط 4.8% وأخذت في الانخفاض في عام 2013/2012 لتبلغ نحو 4.4%، ويلاحظ أنه رغم الارتفاع المتزايد لنسبة الفقراء حسب مقياس الفقر القومي إلا أن هناك تحسن وانخفاض ملاحظٌ في نسبة الفقراء وفقا لمقياس الفقر المدقع.

ب- خط الفقر:

وهو يوضح قيمة خط الفقر للفرد على مستوى أقاليم الجمهورية في السنة (بالأسعار الجارية) والجدول الآتي يوضح قيمة خط الفقر وفقا لأحدث إصدار تعداد عام 2013/2012 وذلك كما يلي:

جدول رقم (3)

قيمة خط الفقر طبقا لتعداد لعام 2013/2012 القيمة بالجنيه

الأقاليم	خط الفقر المدقع	خط الفقر الأدنى
المحافظات الحضرية	2751	4318
حضر الوجه البحري	2480	3835
ريف الوجه البحري	2566	3854
حضر الوجه القبلي	2562	3968
ريف الوجه القبلي	2493	3760
حضر الحدود	2732	3990
ريف الحدود	2689	3979
إجمالي الجمهورية	**2570**	**3920**

المصدر: الكتاب السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ويمكن تمثيل بيانات الجدول السابق على النحو الآتي:

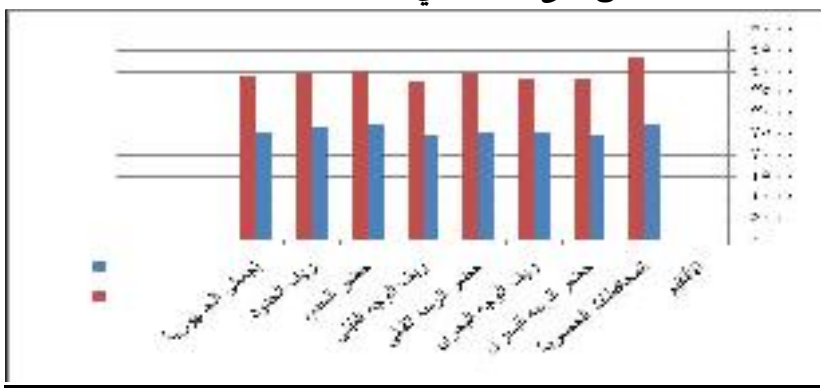

المصدر: اعتمادًا على البيانات الواردة بالجدول السابق رقم (3).

شكل رقم (3) قيمة خط الفقر المدقع وخط الفقر الأدنى وفقا لتعداد 2013/2012

يتضح من الجدول والشكل البياني أن قيمة خط الفقر المدقع (FPL) للفرد عام 2013/2012 قد بلغ نحو 2570 جنيها أي ما يقرب من 214 جنيها للفرد شهريا، كما بلغت قيمة خط الفقر الأدنى وفقا لتعداد 2013/2012 نحو 3920 جنيها.

5- العوامل التي أدت إلى تفاقم مشكلة الفقر في مصر:

لقد شهدت مصر خلال العقد الماضي فترة من الركود، كانت لها آثار اجتماعية سلبية على واقع التشغيل ومستوى المعيشة ومع استمرار فترة الركود، ارتفعت معدلات البطالة السافرة ارتفاعا سريعا وبخاصة فيما بين الشباب، كما انخفضت الأجور الحقيقية في معظم القطاعات الاقتصادية وظهرت دلالات واضحة على تأثر الشرائح الفقيرة في المجتمع بشكل حاد (Poverty during Structural World Bank , 1991: XIII) ومن ناحية أخرى، يرتفع معدل الأمية نسبيًا، إذ تعتبر مصر من بين إحدى تسعة بلدان توجد فيها أعلى معدلات للأمية في العالم، ومما لا جدال فيه هو الارتباط القوى والموجب بين الأمية والفقر وهو ما يضع ضغوطا ضخمة على موارد الدولة ويعرقل جهود التنمية (Sachs, 1996).

ويلاحظ أن هذه العوامل أدت لبروز قضية الفقر بشكل واضح وتطلبت ضرورة علاجه كمشكلة كبرى ذات أولية خاصة في التصدي لها ومواجهتها.

ومن الملاحظ أن نسبة الفقر في مصر نسبة لا يستهان بها، ولقد أظهرت بعض الدراسات، أن مستوى المعيشة في الحضر أعلى منها في الريف، كما إن الفقر أقل انتشارا في الحضر وبالرغم من ذلك فإن شدة الفقر والتفاوت في توزيع الدخول أعلى في الحضر عنها في الريف، كما يتركز الفقر في الوجه القبلي عنه في محافظات الوجه البحري، ومن الملاحظ أن محدودي الدخل يقوما بإنفاق نسبة أكبر من دخلهم تتراوح ما بين 57% و64% على المواد الغذائية، ويمكن قياس أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بشكل جيد من خلال معيار تكلفة المعيشة، حيث تزايدت تكلفة المعيشة نتيجة للسياسة الرئيسة التي تم إتباعها مثل إلغاء الدعم وتخفيض قيمة العملة المحلية وكذلك ارتفاع أسعار الطاقة والنقل بالإضافة إلى زيادة الضرائب غير المباشرة وتوسيع قاعدتها وأصبح الدعم قاصرا على السلع أو الخدمات الاستهلاكية الضرورية، وقد أدى تخفيض الدعم للإضرار بالفقراء بشكل كبير وواضح طالما أن جزءا كبيرا من ميزانية الأسرة الفقيرة يتم إنفاقها على البنود الغذائية الأساسية المدعمة.

وتعد مصر واحدة من الدول العربية الأكثر معاناة من الفقر، وبالرغم من تباين التقديرات الرسمية وغير الرسمية بشأن نسبتها، إلا أنها تبقى مرتفعة بشكل ملاحظً وتتركز بشكل واضح في الريف بصورة أكبر من الحضر، ويوضح أحدث تقرير عن التنمية البشرية بالوطن العربي لعام 2010 أن نسبة الفقر في مصر التي يقارب سكانها ثمانين مليونا تبلغ نحو 41 %، ومن خلال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يوجد ثلاثة أشكال لقياس درجات الفقر، حيث يتم استخدام الخط الرئيس لعملية القياس ويطلق عليه " خط الفقر المطلق" الفقر، وتبلغ نسبة الفقر نحو 26% ويوجد فوق وأسفل هذا الخط ما يطلق عليه " هوامش الفقر " إضافة إلى ما يسمى " بخط الفقر المدقع " وهم من يطلق عليهم شديدي الفقر وتبلغ نسبتهم في مصر نحو 4.4%، كما أوضحت عملية القياس طبقا لآخر تقرير لبحث الدخل والإنفاق الصادر في نهاية عام 2013 أن نسبة الفقراء تصل إلى نحو 40% [2].

كما أكدت الأرقام أن معدل الفقراء في مصر لايزال في زيادة مستمرة التي أصبح 28 مليون مواطن أي ما يمثل حوالي 40% من عدد السكان، وأن تعريف الفقراء الذين يمثلون نحو نصف سكان مصر هم من يقل دخلهم عن 153 جنيها مصريا شهريا وأن نصف هؤلاء يقعون ضمن نطاق الفقر المطلق ويقل دخلهم عن 118 جنيها شهريا (Black, 1999: 363).

أسباب الفقر في مصر (مجلة الدفاع الوطني، 2008):

1- انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية:

أدت التطورات التي تم إدخالها على الآلة والتي تمثل أساس للتنمية الاقتصادية في مصر إلى الاستغناء عن الكثير منها وليكتفي هذا القطاع بالقليل من العمال المهرة المدربين القادرين على استخدام التكنولوجيا المتطورة وحلت بالتالي الآلة محل باقي العمال وأصبح العمل يتطلب عمالاً ذو قدرة على مواكبة التطور التكنولوجي، ومن ثم أصبح من لا يمتلك هذه القدرة يعانى من البطالة والحصول على أجر زهيد لا يكفى لتوفير حياة كريمة، ومن هنا حملت الثورة الصناعية والتكنولوجية في طياتها التقدم والتطور والازدهار، وحملت في الوقت نفسه أسوأ المشكلات والتي كان أهمها: زيادة الفقر والجوع والجهل والمرض.

للمزيد أنظر:

- شريف مصباح أبو كرش، "الفقر أهم أسبابه والمشكلات المترتبة عليه ومقترحات مواجهة هذه الظاهرة"، كلية العلوم الإدارية والمالية، الجامعة الأمريكية – حنيين، 2014.
- مركز دراسات قناة النيل الثقافية، "ثقافة الفقراء: دراسة في بنية وجذور الثقافة المصرية".

2- ارتفاع معدل البطالة:

حيث تنتشر البطالة في مصر بشكل واسع، وتفسر البطالة أو نقص التشغيل بنقص في النمو والاستثمار لاستيعاب الأعداد الهائلة للعاطلين، ومن ثم فإن حل مشكلة البطالة يكمن بشكل رئيس في تحفيز النمو والاستثمار واتخاذ الإجراءات والقيام بالإصلاحات اللازمة لجعل هذا النمو مستداما، كما يتطلب حل مشكلة البطالة إصلاحات أخرى على مستوى السياسات السكانية، وعلى مستوى المنظومة التعليمية لتتماشى والمتطلبات العصرية لأسواق العمل ومتطلبات القطاع الخاص في إطار دوره المتنامي في مصر، حيث تعد البطالة من العوامل الرئيسة التي تساهم في الفقر.

3- تفشى الفساد:

حيث إن الفساد وفقا للمركز البرلماني الكندي والبنك الدولي والوكالة الكندية للتنمية الدولية، هو إساءة استخدام المنصب العام من أجل تحقيق المكاسب الشخصية أو لمصلحة شخص أو جماعة ما، ويحدث الفساد عندما يقبل المسئول أو الموظف العام المال أو يلتمسه أو عندما يعرض الوكيل الخاص المال بغرض التحايل على القانون تحقيقا للمنفعة التنافسية أو الشخصية.

ولقد أكد تقرير منظمة الشفافية الدولية " TI "، أن الرشوة تستولى عليها قلة من البشر على حساب غالبية المواطنين فتؤثر بشكل كبير على تحقيق أهداف التنمية المستدامة مثل القضاء على الجوع وتعميم التعليم الابتدائي وغير ذلك.

ونجد أن العلاقة بين الثقة والفساد عكسية بشكل دائم، فالدول ذات معدلات الثقة العالية يقل فيها الفساد بشكل كبير، والعكس صحيح، ويعتبر الفساد من الأسباب الأساسية لإعاقة النمو والتطور، ويركز مؤشر الشفافية على مستوى الفساد في القطاع العام، ومعرفة سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة.

4- انخفاض مستوى التعليم لدى شريحة واسعة من الأفراد:

حيث يؤدى الحصول على تعليم من نوعية جيدة دورا هامًا في تمكين الأطفال من المنافسة في عالم الألفية الجديدة السريع والشديد التغير، حيث الطريق إلى الرفاهية الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية يبدأ على مستوى التعليم الابتدائي حيث ينمى الأطفال المهارات اللازمة من خلال المشاركة الأكاديمية والأنشطة المجتمعية، ومن الملاحظ ارتفاع معدل الأمية بالإضافة إلى تركز الأمية بين الإناث البالغات والذين هم في مرحلة الشباب وارتفاع معدلاتها، وبالضرورة فإن هذا الواقع المرير بحاجة إلى جهود مضنية ووقت طويل للقضاء على هذه الآفة حيث لا تطور ولا تنمية مع تواجد الجهل فالفقر هو الحائل الرئيس دون التعليم والتطور.

المحور الثاني: الإطار العام للفساد في مصر في الآونة الأخيرة:

1- المفهوم العام للفساد:

يعد الفساد المشكلة الكبرى التي قوضت وأضعفت قدرة الدولة على تحقيق نمو وتقدم قطاعات الاقتصاد والمجتمع في مصر خلال العقود الأربعة الأخيرة، وهو كذلك السبب الرئيس في تزايد عجز الموازنة، وفي تضخم وتفاقم الدين العام الداخلي والخارجي، وفي أوضاع المناخ والبيئة الطاردة للاستثمار، وفي هدر وتبديد أصول وممتلكات وموارد الدولة والمجتمع. هذا فضلاً عن كونه السبب الرئيس في تراجع وانهيار الخدمات الحكومية، وفي غياب العدالة الاجتماعية واتساع الفجوة بين الطبقات الغنية والفقيرة عبر العقود الأخيرة.

لقد عانت مصر فساد تزاوج السلطة مع الثروة خلال العقود الأخيرة، واقتناص واختطاف سلطات الدولة ونظام الحكم لمصلحة نخبة محدودة، سيطرت على الجهاز التنفيذي والحكومة، وعلى المجلس التشريعي من خلال الحزب الحاكم. فتمكنت تلك النخبة من اختطاف وتوجيه سياسات الدولة ومؤسساتها بل وجهازها المصرفي وقطاعاتها الغنية بالموارد مثل البترول والغاز والإسكان وبرامج وعمليات الخصخصة التي قامت بها، لمصلحتها تحت مقولة مغلوطة وهي أن تنمية القدرات الاقتصادية لهذه النخبة ستتساقط ثماره وتستفيد منه الطبقات الأدنى.

وقد تبنت هذه المقولة المؤسسات المالية الدولية لسنوات طويلة، ولم تثبت صحتها في البلدان النامية التي أخذت بها، ومنها مصر، بل إنها فاقمت أوضاع الفقر وعدم الاستقرار فيها. وتحت انشغال الدولة في مصر بخدمة مصالح النخبة السياسية والاقتصادية، دون غيرها من القطاعات المجتمعية العريضة، خاصة الفقراء؛ تُرك الفساد الإداري يتغلغل في الجهاز الحكومي، وأصبح مختلف مستويات الموظفين خاصة في المستوى المتوسط والقاعدي، وكذلك المتلقون لخدمات هذا الجهاز والمتعاملون معه من عامة الناس؛ ضحية لهذا الفساد. فالأجور المدفوعة للموظفين تآكلت مع السنوات قيمتها الحقيقية، ودُفع هؤلاء دفعا بحكم الحاجات المعيشية المتزايدة تحت وطأة التضخم وأعباء الحياة وانهيار خدمات التعليم والصحة والمرافق؛ إلى الانخراط في ممارسات طلب وقبول الرشاوى واستغلال الموقع الوظيفي والتربح منه.

وساعد على هذا المسلك منظومة الإدارة الإجرائية واللائحية المعقدة التي لم تتطور لعقود طويلة، بل زادت تعقيدا وترهلا، وغابت عنها المساءلة والمحاسبة والرقابة. ومن ناحية أخرى، وجد المتعاملون مع الأجهزة الحكومية، وأغلبيتهم من عامة الناس، أن الفساد هو الوسيلة الأسرع لإنجاز معاملاتهم. وبذلك تحمل الناس أعباء الفساد إضافة إلى الأعباء المعيشية اليومية التي كانت تتزايد سنة بعد أخرى دون بارقة أمل في تغيير ظروفهم.

ويمكن القول بأنه لم تنج من التلوث بالفساد أي قطاعات أو مؤسسات حكومية، وتكاد مصر تكون نموذجا في تعدد وتنوع وتغلغل الفساد في كل مستويات الدولة وأجهزتها، حتى إن أنماط الفساد الموجودة في بعض قطاعاتها مثل التعليم فاقت الخبرات والنماذج الموثقة في التقارير والدراسات العالمية، هذا بخلاف الفساد في بعض القطاعات المهمة خلال العقود الأخيرة، فقطاع البترول والغاز مثلا مثقل بالهدر والتبديد خلال سنوات طويلة لأصول وموارد الدولة، وكذلك بالإهمال في الحفاظ على حقوق مصر في الغاز والبترول في مياهها الإقليمية وأراضيها. وقطاع أراضي الدولة والإسكان يزخر بعمليات النهب المنظم للأصول العقارية بتواطؤ من الأجهزة المعنية في الدولة، وأعمال الفساد التي ينخرط فيها مسئولو وزارة الإسكان في المحليات. كذلك الحال في مجال عمليات الخصخصة التي تمت خلال العقدين الأخيرين، حيث شاب العديد منها أعمال فساد وهدر. ويمثل الإغراق الذي تتعرض له مصر منذ سنوات ويضر بالاقتصاد والصناعات الوطنية نتاجًا للفساد المستشري في المنافذ الجمركية.

كما لا يقل خطورة عما سبق، حالة الأجهزة الرقابية سواء المركزية منها، أو التابعة للوزارات والمحليات، فهذه الأجهزة التي يفترض أن تكون أدوارها موجهة لتعقب الفساد ومكافحته، وفرت ـ على العكس ـ مناخا مناسبا لكي يرتع الفساد وينتشر ويتغلغل في كل المجالات، ولكي تتحول الدولة وأجهزتها إلى كيانات تحميه وتؤمن له وتخدم عليه[3].

فالفساد ليس ظاهرة محلية وإنما ظاهرة عالمية ولكن يختلف من بلد لآخر، وللفساد معاني كثيرة ومتعددة، وأحد

3) للمزيد أنظر: سمير التتير، "الفقر والفساد في العالم العربي"، بيروت: دار الساقي، 2009.

التعريفات الهامة للفساد هو "استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة كالرشوة والابتزاز وارتكاب الأعمال المحظورة التي يستطيع المسئول العام القيام بها بمفرده ومن بينها الاحتيال والاختلاس وذلك عندما يقوم السياسيون وكبار المسئولين بتخصيص الأصول العامة لاستخدام خاص واختلاس الأموال العامة". كما يعرف البنك الدولي الفساد بأنه "استغلال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب شخصية" حيث يعرف القانون الدولي المنصب العام بأنه هو منصب ثقة يتطلب العمل بما يقتضيه الصالح العام (تقرير التنمية البشرية عن مصر، 2008: 90-91).

2- أشكال الفساد (Hamid R, Vito Tanzi " , IMF Working: 97 – 139):

أ- **استغلال المنصب العام:** حيث يلجأ أصحاب المناصب العليا إلى استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية وزيادة حجم ثرواتهم الخاصة على حساب الاهتمام ببرامج التنمية وتحقيق قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع.

ب- **التهرب الضريبي والجمركي:** حيث يقوم بهذا السلوك الفاسد رجال الأعمال من القطاع الخاص فهؤلاء يقوموا بدفع الرشوة للمسئولين الحكوميين بهدف الحصول على تخفيض أو إعفاء ضريبي لفترات طويلة نسبيًا أو تخفيض الرسوم الجمركية أو إعفائهم من دفع الرسوم من خلال التلاعب على القوانين.

ج- **تهريب الأموال إلى الخارج:** حيث يقوم المسئولون الحكوميون بتهريب الأموال التي حصلوا عليها من مصادر غير مشروعة إلى مصارف وأسواق المال في الخارج لاستثمارها في شكل ودائع في بنوك تلك الدول مقابل فوائد مرتفعة[4].

ومن الملاحظ أن الفساد يعد ظاهرة منتشرة في كافة النظم السياسية ولكنه تزداد وطأته بشكل واضح في منطقة الشرق الأوسط والقارة الإفريقية، كما إن الفساد وغياب الشفافية والنزاهة ظاهرة متعددة الأوجه ذات أبعاد متعددة اجتماعية، اقتصادية، وسياسية، فالفساد يلحق الضرر حتما بالفقراء بشكل متفاوت ويصبح عائقًا أمام جهود التنمية البشرية من خلال تقليل فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية والتحول عن الاستثمار في مجال البنية الأساسية والمؤسسات والخدمات الاجتماعية، فالفساد يعرقل مسيرة الديمقراطية والحكم الرشيد وانتهاكات حقوق الإنسان وتشويه الأسواق ويسمح بانتشار الجريمة المنظمة وظاهرة الإرهاب وغيرها من المخاطر التي تهدد الأمن والاستقرار.

3- أسباب ظاهرة الفساد في مصر (السعدني، العدد 436):

ترجع ظاهرة الفساد في مصر إلى عدد من الأسباب أكثرها وضوحا ما يلي:

أ- عدم وضع إطار حاكم في ظل تبني سياسات اقتصادية مهمة وجديدة فيما يتعلق بالصادرات والواردات.

ب- عدم تناسب الدخل مع تكاليف المعيشة وارتفاع أسعار السلع والخدمات الضرورية بما يدفع لتفشى الفساد في جسد المجتمع المصري.

ج- القبول الاجتماعي للفساد بكونه وسيلة مقبولة للحصول على الحقوق مما أدى لارتفاع معدلات الفساد، حيث ظهر في المجتمع ثقافة جديدة أظهرت الفساد على أنه وسيلة مقبولة اجتماعيا، ومن هنا فإن ثقافة الفساد في مصر ترجع إلى العديد من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي يمكن إيضاحها على النحو الآتي:

الأسباب الاجتماعية والثقافية:

حيث تتمثل تلك الأسباب في الآتي:

4) للمزيد أنظر: سمير التنير، "الفقر والفساد في العالم العربي"، 2010.

- **اختلال سلم القيم الاجتماعية:** حيث من البديهي أن يكون لكل مجتمع نظامه القيمي والأخلاقي الذي يضبط العلاقات بين الأفراد، ولا تمثل مصر استثناء من تلك القاعدة، فقد تعرض المجتمع المصري في العقود الأخيرة لتحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية عديدة أدت إلى انقلاب في منظومة القيم الاجتماعية الإيجابية التي صاغت سلوك وثقافة المصريين وصبغت الشخصية المصرية بطابع خاص من الإتقان والجدية والمروءة والتسامح والصدق وإنكار الذات وغيرها من القيم الأصيلة وأفسحت هذه التحولات المجال لانتشار قيم سلبية معوقة أدت إلى تشوه السلوك النمطي للشخصية المصرية، فقد ساد المجتمع بعض القيم السلبية والتي تمثلت في ظاهرة الفساد المنتشر في كافة المؤسسات والأجهزة الحكومية، حيث أصبح الفساد نظاما عاما في المجتمع المصري وتراجعت أمامه قيم النزاهة والشفافية، كما سادت القيم المادية على علاقات الأفراد بحيث أصبحت المصالح والمنافع الشخصية هي التي تحدد شكل العلاقات الإنسانية وتكرست قيم اللامبالاة وقيم الاستهلاك الترفي والنزعة الفردية، كما تراجعت قيم الابتكار والبحث العلمي والجدية والمهنية والعلمية، ولم يعد نظام الترقى المهني والوظيفي قائما على تحصيل العلم والخبرة والكفاءة بل نتيجة للوساطة والمحسوبية والقرابة والشراكة في الفساد، وقد أدت هذه القيم السلبية أدت إلى تفتيت المجتمع وإهدار جهود الكفاءات وتبديد أرصدة القوة الفكرية والعلمية وبث روح اليأس في النفوس مما أدى إلى انتشار الفساد في المجتمع.
- **تأثير الطبقية والفئوية السياسية في القرارات العامة:** حيث إن السياسات العامة قبل ثورة 25 يناير في كثير من الأحيان تبتغى الصالح العام بقدر استهدافها إرضاء بعض الأشخاص الذين ينتموا إلى طوائف اجتماعية بعينها أو إلى الحزب المسيطر في ذلك الوقت، ومن الأمثلة الواضحة على الفساد المؤسس على الطبقة الاجتماعية والنفوذ السياسي " التعيينات في القضاء، والشرطة، والسلك الدبلوماسي، والجامعات بحيث أصبحت الوظائف في تلك الجهات الحكومية مقصورة على أبناء العاملين بها مما يعكس عمق الفساد في تلك الجهات أو المؤسسات.

د- ضعف الوعي الثقافي والاجتماعي والديني لدى بعض شرائح المجتمع المصري مما ساعد على انتشار وتفشى الفساد بصورة واضحة.

هـ- قيام الحكومة المصرية برفع أسعار السلع الضرورية مع الاستمرارية في التوجه نحو التوسع في الخصخصة، وبالنظر إلى مصر مقارنة بالدول العربية ودول العالم النامي باعتبارها سباقة في مجال وضع القوانين والتشريعات فيما يتعلق بالرقابة والمحاسبة والمساءلة والعقاب إلا أن الفساد ظل يستشرى ويتمادى، ويعتبر الفساد هو المحرك الرئيس لثورة 25 يناير رغبة في التغيير وتحقيق العدالة بين مختلف شرائح المجتمع.

4- الآثار السلبية للفساد على المجتمع المصري "تقارير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (للأعوام 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011)":

لقد نتج عن الفساد في مصر العديد من الآثار والنتائج السلبية والتي حالت دون تحقيق تنمية شاملة للاقتصاد المصري، وقد حصلت مصر في عام 2011 على الترتيب رقم (11) في تقرير مؤشر مدركات الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية بين الدول العربية، ورقم (11) في التصنيف الإقليمي، ورقم (112) في الترتيب الدولي.

ومن ثم يمكن القول بأنه من نتائج وآثار الفساد في مصر ما يلي:

أ- على المستوى السياسي:

حيث نتج عن الفساد العديد من الآثار منها ضعف الحكومة المصرية وهو انعكاس لضعف النظام السياسي للدولة خلال السنوات السابقة لثورة 25 يناير، وقد تمثل هذا الضعف في العديد من النقاط والتي تتمثل في عدم قدرة الحكومة على تحصيل الموارد وعلى رأسها الضرائب حيث تم حصر العديد والعديد من حالات التهرب الضريبي، وكذلك عدم قدرة الحكومة على توزيع الموارد وفقا لأولويات المجتمع وليس بناء على شبكة المصالح الضيقة للمنتفعين وأصحاب النفوذ مما أدى إلى اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع المصري، بالإضافة إلى تزييف المشاركة السياسية من خلال تزوير إرادة الشعب إرادة الشعب المصري بتزوير الانتخابات التشريعية في ظل سيطرة الحزب الوطني على مقاليد العملية السياسية في مصر وتحت إشراف أجهزة الأمن التي كانت تدير الانتخابات فعليا وتتحكم في نتائجها، كما إنه من آثار الفساد على المستوى السياسي في مصر، قيام ثورة 25 يناير 2011 تلك الثورة التي هي في مضمونها الثورة على الفساد حيث نادت بتطهير كافة مؤسسات وهيئات الدولة من الفساد نتيجة انتشار الرشاوى والمحسوبية على نطاق واسع وظهور العديد من قضايا الفساد في الدولة والتي منها مشروعات الخصخصة التي أهدرت المال العام، وكذلك الفساد المتعلق بالجوانب المالية وخاصة قانون الضرائب الجديد.

ومن الملاحظ أن كل مظاهر الفساد هذه قد أسهمت وبشكل واضح في قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011، ومن هنا تبين حجم الفساد في مصر، حيث ظهرت قضية جديدة وهي استعادة أموال مصر التي تم تهريبها إلى الخارج بعد الثورة ولذلك فقد قامت الحكومة المصرية بمجموعة من الجهود من أجل استعادة الأموال المهربة إلى الخارج، وقد تمثلت تلك الجهود في إنشاء اللجنة القضائية لاستعادة الأموال إلى مصر.

ب- على المستوى الاقتصادي:

لقد أثر الفساد في مصر على التنمية الاقتصادية والكفاءة الإنتاجية من خلال تشجيع الاقتصاد الريعي وتشجيع نمو الاقتصاد الموازي، فالاقتصاد الريعي هو اقتصاد لا يحقق أية قيمة مضافة للاقتصاد، وكل ما يحققه هو منفعة شخصية للعاملين به، لأنه يقوم على التداول والمضاربة والتغطية والعقود المستقبلية، بالإضافة إلى تغطية مخاطر الفائدة والتحوط وكل هذه الأمور لا تضيف إلى المجتمع الاقتصادي في الدولة، ومن الآثار الاقتصادية للفساد في مصر أيضًا، تشجيع التهرب الضريبي وهي ظاهرة منتشرة في مصر ويعانى منها الاقتصاد المصري بشكل واضح حيث إن تكلفة ذلك الأخير من تلك الظاهرة تقدر بنحو 100 مليار جنيه سنويا بما يفقده مصدرًا هامًا من مصادر التمويل ويظهر هذا بوضوح في عجز الموازنة العامة المصرية وتفاقمه عام بعد الأخر، أيضًا من تلك الآثار، عرقلة التنمية الاقتصادية في مصر، حيث إنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة أمام الدور الذي يقوم به الفساد من خلال التأثير سلبا على النشاط الاقتصادي، ولذلك لم تستطع الخطط الإصلاحية للاقتصاد المصري سوى التغيير في شكل الاقتصاد دون التغيير في المضمون نظرًا لاستمرار ارتفاع أسعار السلع والخدمات وارتفاع معدلات الفقر والأمية والبطالة وانتشار العشوائيات وتدنى مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، إضافة إلى تفشى الفساد والمحسوبية والاحتكار في عمليات تخصيص الأراضي والقروض البنكية.

ج- على المستوى الاجتماعي والثقافي:

لقد أدى الفساد في مصر إلى مجموعة من الآثار تمثلت بوضوح في عرقلة التنمية البشرية وهو ما أظهرته تقارير التنمية الإنسانية التي يعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تظهر مصر في فئة التنمية البشرية المتوسطة، فقد كانت في عام 2009 تحتل المرتبة رقم (123)، ثم رقم (101) في عام 2010، ثم رقم (113) في عام 2011 ضمن 177 دولة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن من الآثار الاجتماعية والثقافية للفساد في مصر، زيادة حدة التفاوت الاجتماعي، حيث أدى

الفساد في مصر إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء وذلك من خلال غياب العدالة في توزيع الثروة على المواطنين مما جعل شرائح واسعة تعاني من الفقر والجوع وهو ما انعكس سلبا على تركيبة المجتمع والعلاقات الاجتماعية نتيجة لتركز الثروة في أيدي فئات قليلة من الأفراد مما أدى إلى ظهور العديد من السلوكيات غير المحمودة داخل المجتمع المصري مثل الرشوة والسرقة بما أدى إلى تعميق جذور الفساد في مصر.

وأخيرا وليس بأخر، فإن من بين الآثار الاجتماعية والثقافية للفساد في المجتمع المصري أيضًا ما يحدث من ترسيخ ثقافة الفساد حيث إن الفساد ينعكس سلبا على منظومة القيم الأخلاقية والثقافية في المجتمع، فخطورة الفساد لا تتوقف عند الرشوة بل تكمن خطورته الحقيقية في هدم القيم والأخلاق والمثل وتحويل مبادئ العلم والمنافسة إلى صفقات وهو ما يهدد كيان المجتمع المصري.

المحور الثالث: تحليل طبيعة مشكلة الفقر في مصر على مستوى محافظات الجمهورية وفقا لأحدث إصدار لتعداد عام 2013:

أولاً– تحليل نسب الفقر على مستوى محافظات الجمهورية وفقا لأحدث تعداد لعام 2013:

ويوضح الجدول الآتي نسبة الفقر على مستوى المحافظات وفقا لأحدث تعداد لعام 2013 وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (4)

نسبة الفقر طبقا للمحافظات وفقا لأحدث تعداد لعام 2013 %

المحافظة	% الفقر
أسيوط	61.7
قنا	59.6
سوهاج	55.8
شمال سيناء	47.7
أسوان	44.3
بنى سويف	38.5
الفيوم	36.9
المنيا	33.1
الجيزة	32.3
الأقصر	30.6
مطروح	29.6
الوادى الجديد	28.8
القليوبية	22.3
البحيرة	21.8
كفر الشيخ	18.7
القاهرة	18.3
بورسعيد	16.9
المنوفية	16.8
الشرقية	14.6
الدقهلية	13.4
الإسكندرية	13.1

المحافظة	% الفقر
الإسماعيلية	11.3
الغربية	10.6
دمياط	9.0
السويس	5.3
البحر الأحمر	3.8
جنوب سيناء	0.0

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – مركز المعلومات.

والشكل البياني الآتي يوضح نسبة الفقر على مستوى المحافظات كما هي موضحة بالجدول السابق وذلك على النحو التالي:

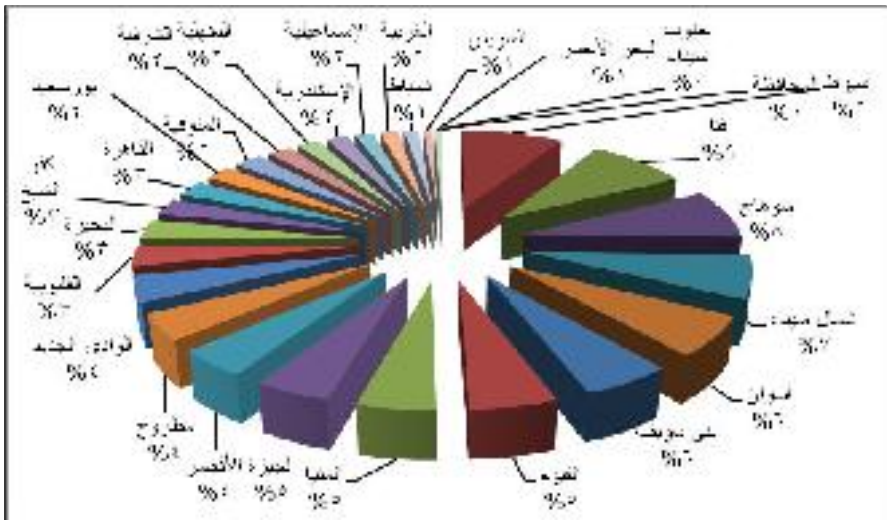

المصدر: اعتمادا على البيانات الواردة بالجدول السابق رقم (4).

شكل رقم (4) نسبة الفقر على مستوى محافظات الجمهورية وفقا لأحدث إصدار 2012 / 2013

يتضح من بيانات الجدول السابق والشكل البياني الموضح، أن محافظة أسيوط كان لها النصيب الأكبر من نسبة الفقر لتبلغ تلك النسبة نحو 61.7% حيث يبلغ عدد الفقراء بها نحو 2474686 نسمة، في حين جاءت محافظة قنا في المرتبة الثانية لتبلغ نسبة الفقر بها نحو 59.6% حيث بلغ عدد الفقراء بها نحو 2044257 نسمة، ثم جاءت محافظة سوهاج في المرتبة الثالثة لتبلغ نسبة الفقر بها نحو 55.8%، حيث بلغ عدد الفقراء بها نحو 2426345 نسمة نتيجة لارتفاع عدد سكان تلك المحافظة ليبلغ نحو 4345836 نسمة مقارنة بنظيره في محافظة قنا والذي بلغ نحو 3427691 نسمة، ثم تلى ذلك محافظة شمال سيناء لتبلغ نسبة الفقر بها نحو 47.7% حيث بلغ عدد الفقراء بها نحو 195191 نسمة، ثم جاءت نسبة الفقر في محافظات أسوان، بنى سويف، الفيوم، والمنيا لتبلغ نحو 44.3%، 38.5%، 36.9%، و33.1% على التوالي، حيث بلغ عدد الفقراء بها نحو 600013، 1035728، 1098052، 1611650 نسمة وذلك على الترتيب، ثم وجد أن نسبة الفقر قد أخذت في الانخفاض في باقي المحافظات لتتلاشى تلك النسبة في محافظة جنوب سيناء حيث لم تسجل هذه المحافظة دون غيرها تواجدا للفقراء حيث تتميز تلك المحافظة بانخفاض عدد سكانها ليبلغ نحو 160894 نسمة فقط.

ثانيًا– تحليل العلاقة بين نسبة الفقر في مصر ونسبة الهجرة الداخلية للمصريين على مستوى محافظات الجمهورية:

جدول رقم (5)

العلاقة بين كل من نسبة الفقر ونسبة الهجرة الداخلية للمصريين

على مستوى المحافظات وفقا لأحدث إصدار 2012 / 2013

المحافظة	% الفقر	% الهجرة الداخلية للمصريين
أسيوط	%61.7	%.84
قنا	%59.6	%.87
سوهاج	%55.8	%.46
شمال سيناء	%47.7	%1.01
أسوان	%44.3	%.98
بنى سويف	%38.5	%%1
الفيوم	%36.9	%.3
المنيا	%33.1	%.62
الجيزة	%32.3	%13.5
الأقصر	%30.6	%.13
مطروح	%29.6	%.92
الوادي الجديد	%28.8	%.65
القليوبية	%22.3	%12.8
البحيرة	%21.8	%4
كفر الشيخ	%18.7	%1.44
القاهرة	%18.3	%16.9
بورسعيد	%16.9	%4.1
المنوفية	%16.8	%1.45
الشرقية	%14.6	%5.12
الدقهلية	%13.4	%1.9
الإسكندرية	%13.1	%5.8
الإسماعيلية	%11.3	%6.3
الغربية	%10.6	%1.43
دمياط	%9.0	%1.24
السويس	%5.3	%4.1
البحر الأحمر	%3.8	%1.73
جنوب سيناء	%0.0	%.86

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – مركز المعلومات

ويوضح الشكل البياني الآتي والذي يعكس بيانات الجدول الموضح العلاقة بين نسبة الفقر ونسبة الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر وذلك على النحو الآتي:

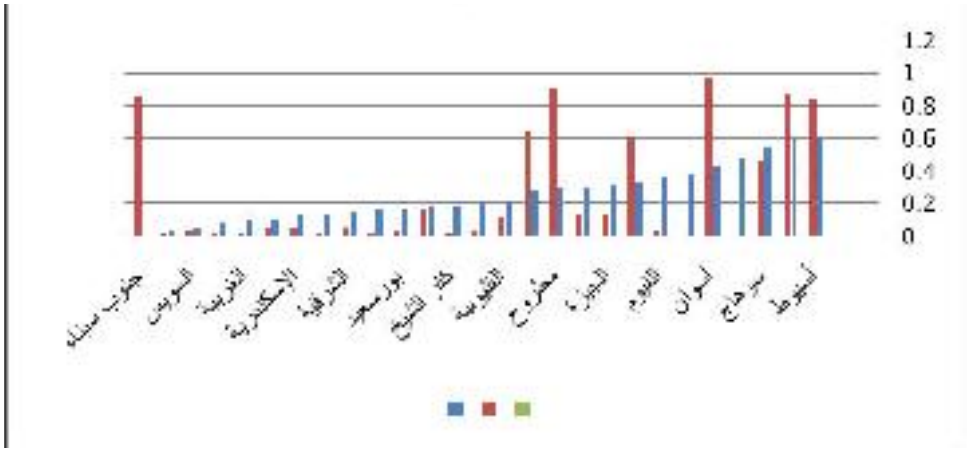

المصدر: اعتمادا على البيانات الواردة بالجدول رقم (5).

شكل رقم (5) العلاقة بين نسبة الفقر ونسبة الهجرة الداخلية وفقا لأحدث تقرير 2013/2012

يتضح من بيانات الجدول السابق والشكل البياني الموضح، أن محافظة القاهرة والتي بلغت نسبة الفقر بها نحو 18.3 %، كان لها النصيب الأكبر من حيث نسبة الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر لتبلغ نحو 16.9% في حين جاءت محافظة الجيزة في المرتبة الثانية والتي بلغت نسبة الفقر بها نحو 32.3% %، حيث بلغت نسبة الهجرة الداخلية إليها نحو 13.5%، ثم جاءت محافظة القليوبية في المرتبة الثالثة والتي بلغت نسبة الفقر بها نحو 22.3%، حيث بلغت نسبة الهجرة بها نحو 12.8%، ويتضح من بيانات الجدول السابق ارتفاع نسبة الهجرة الداخلية بشكل عام في محافظات الوجه البحري مقارنة بمحافظات الوجه القبلي التي تتضاءل فيها تلك النسبة، حيث ترتفع في تلك الأخيرة نسبة الفقر ومن ثم عدد الفقراء، وذلك بخلاف محافظات الوجه البحري التي تنخفض نسبة الفقر بها.

ثالثًا- تحليل العلاقة بين نسبة الفقر في مصر وعدد الأسر ومتوسط حجم الأسرة المعيشية على مستوى محافظات الجمهورية:

جدول رقم (6)

عدد الأسر ومتوسط حجم الأسرة المعيشية لحضر وريف الجمهورية في مصر

المحافظات	عدد الأسر	عدد الأفراد بالأسر	متوسط حجم الأسرة المعيشية
سوهاج	818553	3737171	4.6
قنا	632882	2992392	4.7
أسوان	269899	1176217	4.4
الأقصر	99811	449790	4.5
البحر الأحمر	61423	233438	3.8
الوادي الجديد	42889	183493	4.3
مطروح	60030	319897	5.3
شمال سيناء	74489	340737	4.6
جنوب سيناء	23546	86419	3.7
الغربية	995746	4001199	4
المنوفية	769451	3260097	4.2

المحافظات	عدد الأسر	عدد الأفراد بالأسر	متوسط حجم الأسرة المعيشية
البحيرة	1094141	4743845	4.3
الإسماعيلية	227713	949048	4.2
الجيزة	802402	3115139	3.9
بنى سويف	495687	2286368	4.6
الفيوم	562847	2505725	4.5
المنيا	910529	4150397	4.6
أسيوط	729302	3417695	4.7
القاهرة	1783335	6687961	3.8
الإسكندرية	1071582	4099348	3.8
بورسعيد	141982	559581	3.9
السويس	122431	508306	4.2
دمياط	283944	1094305	3.9
الدقهلية	1264276	4974545	3.9
الشرقية	1261502	5343086	4.2
القليوبية	1043785	4242956	4.1
كفر الشيخ	614392	2613739	4.3

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – مركز المعلومات.

ويوضح الشكل البياني الآتي متوسط حجم الأسرة المعيشية على مستوى محافظات الجمهورية وذلك على النحو الآتي:

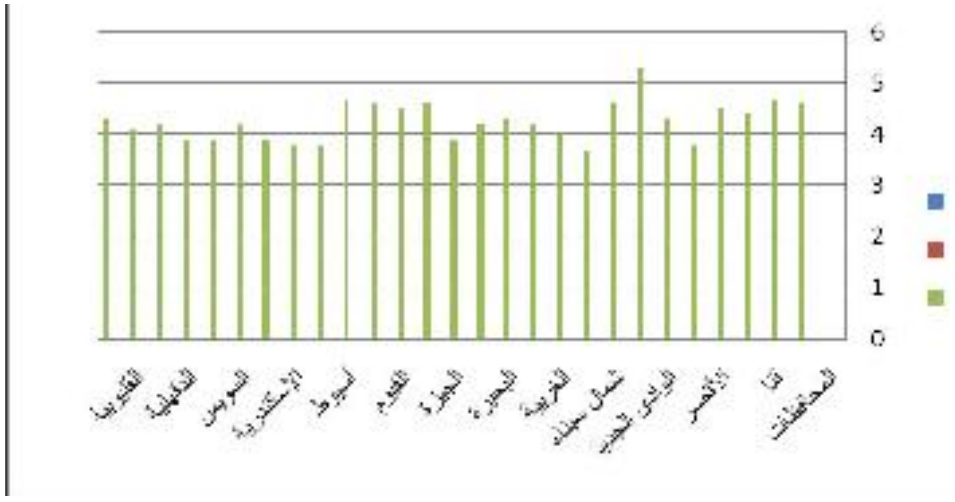

المصدر: اعتمادا على بيانات الجدول السابق.

شكل رقم (6) متوسط حجم الأسرة المعيشية في مصر على مستوى محافظات الجمهورية

حيث يتضح من بيانات الجدول والشكل البياني الموضح، أن متوسط حجم الأسرة المعيشية بلغ أقصاه في محافظة مطروح ليبلغ نحو 5.3، حيث بلغ عدد الأسر في تلك المحافظة نحو 60030 بينما بلغ عدد الأفراد بالأسرة نحو 319897، ثم جاءت بعد ذلك محافظتا بنى سويف وشمال سيناء ليبلغ متوسط حجم الأسرة المعيشية نحو 4.7 حيث بلغ عدد الأسر على الترتيب نحو 495687، 74489، بينما بلغ عدد الأفراد بالأسرة على الترتيب نحو 2286368،

340737، ثم جاءت محافظة الأقصر بعد ذلك لتسجل متوسط حجم معيشة للأسرة بلغ نحو 4.5، حيث بلغ عدد الأسر بها نحو 99811، وعدد الأفراد بالأسرة نحو 449790، ثم جاءت محافظتا البحيرة والوادي الجديد لتسجل متوسط حجم معيشي للأسرة بنحو 4.3، حيث بلغ عدد الأسر في كلتا المحافظتين على الترتيب نحو 1094141، 42889، حيث بلغ عدد الأفراد بالأسرة على الترتيب 4743845، 183493، ثم أخذ متوسط حجم الأسرة المعيشية في الانخفاض على مستوى باقي محافظات الجمهورية حتى بلغ أدنى قيمة له في محافظة جنوب سيناء حيث بلغ نحو 3.7، حيث يرتفع عدد الأسر ليبلغ نحو 23546، بينما بلغ عدد الأفراد بالأسرة في تلك المحافظة نحو 86419.

رابعًا- تحليل العلاقة بين متوسط الدخل السنوي للأسرة والنسبة المئوية للإنفاق السنوي للأسرة على خدمات الرعاية الصحية والتعليم بحضر وريف الجمهورية:

ويوضح الجدول والرسم البياني الآتي العلاقة بين متوسط الدخل السنوي للأسرة والنسبة المئوية للإنفاق على خدمات الرعاية الصحية خلال السنوات (2005/2004، 2009/2008، 2011/2010، 2013/2012) وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (7)

متوسط الدخل السنوي للأسرة والنسبة المئوية للإنفاق على خدمات الرعاية الصحية خلال السنوات (2005/2004، 2009/2008، 2011/2010، 2013/2012)

السنة	متوسط الدخل السنوي للأسرة	الإنفاق السنوي للأسرة على خدمات الرعاية الصحية	الإنفاق السنوي للأسرة على التعليم
2005 / 2004	13457.9	%4	%3.2
2009/ 2008	20254.1	%6.4	%3.4
2011 / 2010	25352.7	%8.1	%3.9
2013 / 2012	30491.7	%9.2	%4

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – مركز المعلومات

وتوضح الأشكال البيانية الآتية العلاقة بين متوسط الدخل السنوي للأسرة والنسبة المئوية للإنفاق السنوي للأسرة على كل من خدمات الرعاية الصحية والتعليم وذلك على النحو الآتي:

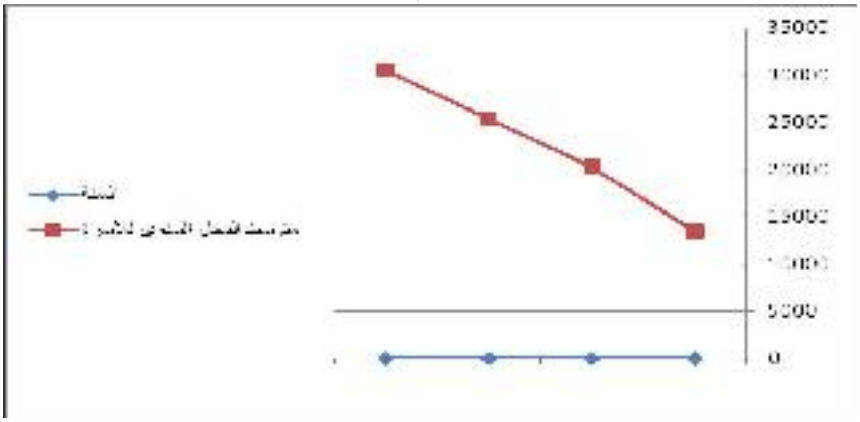

المصدر: اعتمادًا على بيانات الجدول السابق رقم (7).

شكل رقم (7) تطور متوسط الدخل السنوي للأسرة

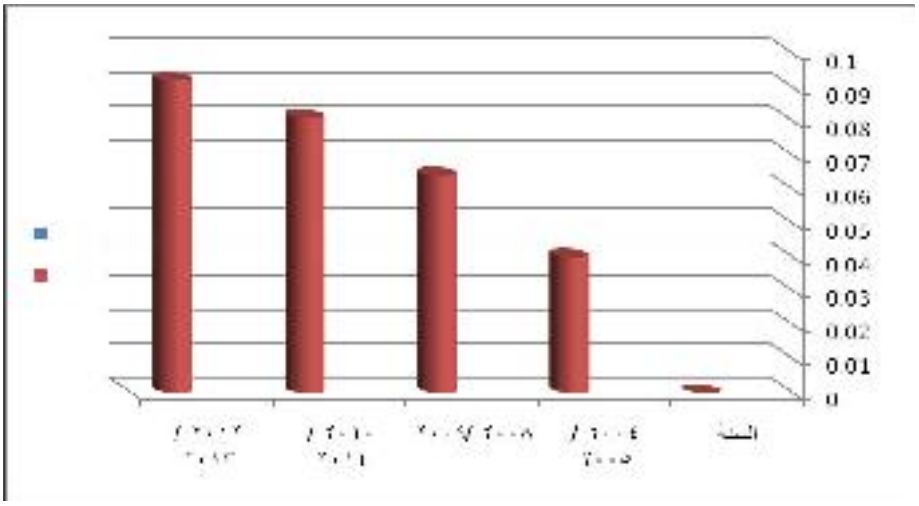

المصدر: اعتمادًا على بيانات الجدول السابق رقم (7)

شكل رقم (8) النسبة المئوية للإنفاق السنوي للأسرة المصرية على خدمات الرعاية الصحية

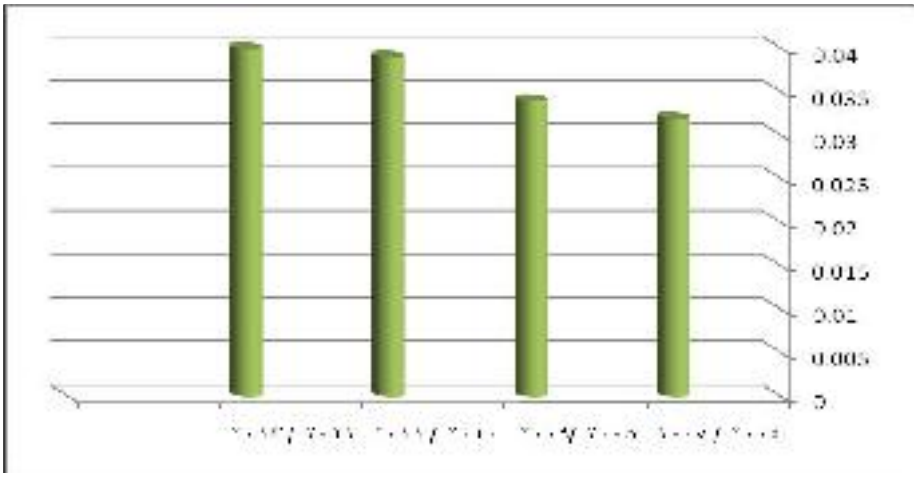

المصدر: اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (7).

شكل رقم (9) نسبة الإنفاق السنوي للأسرة على التعليم في مصر

يتضح من الجدول السابق رقم (7)، وكذلك الأشكال البيانية الثلاث والتي تعكس بيانات هذا الجدول بشكل مبسط، أنه مع زيادة متوسط الدخل السنوي للأسرة في مصر خلال السنوات المحددة والمتاحة طبقا للتعداد الاقتصادي بلغت النسبة المئوية للإنفاق السنوي للأسرة على كل من خدمات الرعاية الصحية والتعليم، ففي عام 2005/2004 بلغ متوسط الدخل السنوي للأسرة نحو 13457.9 جنيه في مقابل ذلك بلغت نسبة الإنفاق على خدمات الرعاية الصحية نحو 4% بينما بلغت نسبة الإنفاق على التعليم نحو 3.2 %، ثم يلاحظ أنه مع ارتفاع متوسط الدخل ارتفعت نسبة الإنفاق على كل من خدمات الرعاية الصحية والتعليم لتبلغ تلك النسبة على الترتيب نحو 6.4%، 3.4 %، وفي الوقت نفسه عندما تزايد متوسط الدخل السنوي في عام 2011/2010 ليبلغ نحو 25352.7 جنيه بلغ الإنفاق السنوي على خدمات الرعاية الصحية والتعليم على الترتيب نحو 8.1%، 3.9%، وكذلك أيضًا ارتفع الإنفاق السنوي على كل من خدمات الرعاية الصحية والتعليم ليبلغ على الترتيب نحو 9.2%، 4% حينما تزايد متوسط الدخل السنوي ليبلغ نحو 30491.7 جنيه عام 2013/2012.

المحور الرابع- النتائج والحلول المقترحة لمحاربة الفقر من ناحية ومواجهة الفساد بشتى أشكاله من ناحية أخرى:

1- النتائج:

أ- يعتبر القضاء على الفساد في مصر أمرًا حيويا لتحقيق الازدهار والاستقرار الاقتصادي ومن ثم القدرة على مواجهة الفقر بشتى أنواعه.

ب- تسجل محافظات الصعيد أعلى نسبة للفقر مقارنة بمحافظات الوجه البحري وباقي المحافظات الأخرى في مصر، الأمر الذي قد يرجع إلى عدم تكافؤ فرص العمل بالشكل الذي يدر عائدا على مواطني المحافظات الأولى مقارنة بالثانية.

ج- يمكن القول بأن عدم تناسب الدخل مع تكاليف المعيشة وارتفاع أسعار السلع والخدمات الضرورية يمثل سببا لتفشى الفساد في جسد المجتمع المصري.

د- تمثل مكافحة ومواجهة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة خطوة حاسمة وجادة تجاه التصدي للفساد، ولكن مع الأخذ في الاعتبار أن مواجهة ومكافحة الفساد في مصر أمرًا غاية في الصعوبة لكنه ليس مستحيلا فذلك يعتمد في المقام الأول على إرادة المجتمع المصري وثقافته ووعيه وإدراكه الكامل لحجم هذه المشكلة.

هـ- يشكل الفساد المشكلة الأكثر خطورة والتي قوضت وأضعفت قدرة الدولة على تحقيق تنمية وتقدم لقطاعات الاقتصاد المصري خلال العقود الأربعة الأخيرة وهو أحد أهم أسباب الفقر في مصر.

و- يعتبر الفساد في مصر سببا رئيسا في العديد من المشكلات الاقتصادية الكبرى التي يعاني منها الاقتصاد المصري والتي منها على سبيل المثال لا الحصر تزايد العجز بالموازنة العامة المصرية ومن ثم تفاقم حجم الدين العام المحلى والخارجي لتمويل ذلك العجز وكذلك تراجع كفاءة وجودة الخدمات الحكومية، فضلاً عن غياب العدالة الاجتماعية بين شرائح المجتمع واتساع الفجوة بينها وتلاشى الطبقة المتوسطة إلى حد ما وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الهامة.

ز- ارتفاع نسبة الهجرة الداخلية بشكل عام في محافظات الوجه البحري مقارنة بمحافظات الوجه القبلي التي تتضاءل فيها تلك النسبة، حيث ترتفع في تلك الأخيرة نسبة الفقر ومن ثم عدد الفقراء، وذلك بخلاف محافظات الوجه البحري التي تنخفض نسبة الفقر بها.

ح- أن نسبة الفقر في مصر نسبة لا يستهان بها، ولقد أظهرت بعض الدراسات، أن مستوى المعيشة في الحضر أعلى منها في الريف، كما إن الفقر أقل انتشارا في الحضر وبالرغم من ذلك فإن شدة الفقر والتفاوت في توزيع الدخول أعلى في الحضر عنها في الريف، كما يتركز الفقر في الوجه القبلي عنه في محافظات الوجه البحري، ومن الملاحظ أن محدودي الدخل يقوما بإنفاق نسبة أكبر من دخلهم تتراوح ما بين 57% و64% على المواد الغذائية.

2- الحلول المقترحة لمحاربة الفقر من ناحية ومواجهة الفساد بشتى أشكاله من ناحية أخرى:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف من خلال مجموعة من الآليات لتحقيق تلك الأهداف:

أ- مكافحة ومحاربة الفقر:

حيث إنه عند الحديث عن وضع حلول لمشكلة الفقر في مصر، فإن توافر الموارد المالية لا تبدو هي العائق الرئيس، فقد أثبت خبراء الصندوق الاجتماعي للتنمية أن المعروض من الأموال يزيد على الطلب عليها أما العائق الرئيس فيتمثل في محدودية قدرات المؤسسات الحكومية في الوصول إلى الفقراء على المستوى المحلى بالإضافة إلى الانخفاض النسبي في عدد المنظمات غير الحكومية التي لديها القدرة على تنفيذ البرامج المبتكرة التي يثبت نجاحها ومدى جدواها، ومن ثم يمكن محاربة ومكافحة الفقر من خلال مجموعة من الآليات والتي من أهمها:

- التأكد من وصول الدعم فقط لمستحقيه، بحيث لا يستفيد من ذلك الدعم سوى الطبقات الفقيرة فقط حيث إن هناك بعض شرائح المجتمع ذوي الدخل المرتفع تستفيد حتى الآن من إجراءات الدعم رغم جهود الدولة في هذا المجال.
- العمل بصفة دائمة على تدعيم النمو الاقتصادي ودفع عملية التنمية الاقتصادية، حيث ثبت بالتجربة أن القدر المتحقق من تخفيض الفقر والمصاحب لمستوى معين من النمو يمكن أن يختلف بشكل جوهري من بلد إلى آخر، بل وبداخل نفس الدولة وذلك بناء على طبيعة السياسات المتبعة والمؤسسات القائمة، ومن ثم فإنه ينبغي مراعاة مجموعة من العوامل أثناء صياغة السياسات التي تهدف للحد من الفقر وهي:

- ينبغي أن تهدف السياسات النقدية والمالية إلى تخفيض معدلات التضخم، حيث إن استمرار ارتفاع الأسعار أصبح عائقًا أمام تفاعل الفقراء في المجتمع وزيادة التهميش للطبقة الفقيرة.
- ينبغي أن تهدف السياسات الخاصة بالتجارة وسعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية في الأسواق العالمية.
- ضرورة العمل على إفساح المجال أمام مشاركة القطاع الخاص مع القطاع العام في مصر لما لهذا من أثر إيجابي على كفاءة وجودة تقديم الخدمات التعليمية والصحية للفقراء بصفة خاصة.
- ضرورة العمل على التوسع في إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلا ل تسهيل إجراءات منح التمويل اللازم لتلك المشروعات بالأسعار الجارية، بالإضافة إلى نشر الوعي عن الفرص المتاحة لهذه المشروعات في الأسواق في محاولة لتغيير فكر الفئات المختلفة في المجتمع المصري تجاه التوظف بالحكومة وضرورة قيامهم بمبادرات متعددة من أجل إقامة المشروعات الخاصة الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة العمل على تشجيع الاستثمار الخاص في الأنشطة غير الزراعية في القطاع الريفي مما يتطلب معه تطبيق الحوافز والإعفاءات الضريبية الممنوحة للمشروعات التي يتم إنشائها في المدن الجديدة على المشروعات غير الزراعية المخطط لإنشائها في الريف المصري.
- العمل على جذب المزيد من الاستثمارات في رأس المال البشرى من أجل تعزيز الإنتاج المتوقع للفقراء بما يعنى المزيد من الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة ويتحقق ذلك من خلال تقليل معدلات التسرب من التعليم مع ضرورة إلغاء الرسوم التي يتم تحصيلها في مرحلة التعليم الأساسي وترشيد نفقات مرحلة التعليم العالي، بالإضافة إلى زيادة كفاءة الإنفاق العام في مجال محو الأمية من أجل الخروج من دائرة الفقر التي يتوارثها جيل بعد آخر.

- إعادة صياغة السياسات العامة للدولة في مصر في عدة محاور رئيسة:

- القناعة والالتزام السياسي والحكومي بأن التنمية البشرية هي وحدها القادرة على أن تحدث النمو الاقتصادي تترجم في صورة إعادة توزيع الاستثمارات لتحقيق التنمية البشرية.
- تطبيق اللامركزية الكامل في السلطة واتخاذ القرار وإعطاء الدور الرئيس للمشاركة في تحديد أهمية المشروعات لأفراد كل مجتمع محلي من خلال مؤسسات مجتمعية تتمتع بالحرية والديموقراطية.
- قصر دور المفكرين والمتخصصين في التنمية في عرض مسارات التنمية والمساهمة في دقة التشخيص لأنواع وأبعاد وحجم المشكلات.
- لا تتحقق التنمية المتواصلة القادرة على البقاء المرتكزة على التنمية البشرية إلا ببناء تكنولوجيات محلية تتسم بأنها كثيفة العمل، كفء في استخدام الطاقة منخفضة التكاليف غير ملوثة للبيئة وتؤدى لرفع إنتاجية عناصر الإنتاج المحدودة وتحافظ على الموارد الطبيعية.
- تعديل أساليب إدارة الميزانيات الحكومية والإنفاق العام مع إعادة جدولة الإنفاق العام لإحداث توازن بين المناطق الفقيرة (وأغلبها ريفية) والمناطق المرتفعة الدخل (أغلبها المدن الكبرى والعواصم) فقد بينت الدراسات أن المدن الرئيسة في الدول الفقيرة يخصص لها 80% من إنفاق الخدمات على الصحة والتعليم ومياه الشرب النقية.

ب- مواجهة الفساد بشتى أشكاله:

حيث يمكن مواجهة الفساد بشتى صوره وأشكاله من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات الحاسمة من هذه الإجراءات:

- تفعيل الأجهزة الرقابية لمواجهة الفساد في الجهاز الإداري للدولة، وكذلك باقي المؤسسات الاقتصادية العامة. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال استبعاد قيادات الإدارة العليا التي تولت مناصبها بعيدًا عن معيار الكفاءة، مع ضرورة العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بالمعنى الشامل والحقيقي لها.
- العمل على منع التهرب الضريبي والجمركي من خلال إحكام رقابة الأجهزة الضريبية والجمركية بما يؤدى إلى منع إهدار المال العام.
- ضرورة العمل على نشر الوعي الثقافي والديني من أجل القضاء على الفساد الأخلاقي والذي هو في حقيقة الأمر مناخ مناسب لكافة أشكال الفساد الأخرى.
- ضرورة العودة إلى ترسيخ المبادئ المضادة للفساد كالنزاهة والشفافية من خلال القدوة الحسنة في العمل سواء أكان قطاعا خاصا أم عاما.
- ضرورة مواجهة الفساد بشتى أشكاله بنوع من الحزم وعدم التجاهل حتى لا يصبح الفساد عادة مشروعة بما يضر بمصالح الطبقات الفقيرة.
- وضع قوانين تجيز الكشف عن حساب المسئولين في المصارف الأجنبية بالإضافة إلى وضع قوانين دولية منظمة ورادعة لعمليات غسيل الأموال.

المراجع

أولاً– مراجع باللغة العربية:

- البنك الدولي، (1990)، " **التنمية في العالم: الفقر**". واشنطن: البنك الدولي.
- السعدني، على حسن. (2013). " **الآثار الاقتصادية للفساد** "، العدد رقم (436).
- تقرير التنمية البشرية عن مصر (2008)، "دراسة الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية." **مجلة الجزيرة**. مكة المكرمة.
- الأمم المتحدة. "**تقارير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لأعوام 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011**"، موقع الأمم المتحدة.
- مجلة الدفاع الوطني، (2008)، " الفقر ظاهرة اقتصادية اجتماعية مقلقة هل سلمت منها الدول العربية؟"، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد رقم (64).

ثانيًا– مراجع باللغة الأجنبية:

- Hamid R. and Vito Tanzi. (1997). Davoodi Corruption, ***"Public Investment and Growth"***, IMF Working Paper No. 97- 139.
- ***Institute of National Planning***. (2005). Egypt Human & UNDP Report 2005, Choosing our FUTURE: Towards a New Social Development. Contract. P. 27.
- Lack, J. B. (1997). "***A Dictionary of Economics***". Oxford: University Press. P. 363.
- Sachs, J. (1996). "***Achieving Rapid Growth: The Road ahead for Egypt***". Cairo: ECES
- Bourguignon, M. (2005)."***Combating Poverty, Growth, Inequality Triangle: With Some Reflection on Egypt***". Cairo: ECES. P.2.
- World Bank. (1991). ***Poverty during Structural World Bank***". Egypt: Alleviating Adjustment. Washington, DC: World Bank. P. XIII.
- World Bank, (2004). ***Arab Republic of Egypt: A Poverty Reduction Strategy for Egypt***". Egypt: Middle East and North Africa Region. P. VI.